

ما قبل كارثة إفلاس البنوك الليبية

أن أزمة السيولة أمر تقريبا طبيعي وقد يحدث في كل اقتصاديات العالم - ففي 2008 ظهور أزمة السيولة في أمريكا ومنها أبدع محافظ البنك الفدرالي السيد بن برنانكي سياسة التخفيف الكمي (التيسير الكمي)¹ وتم طباعة مليارات الدولارات في 2010 وشراء ديوان المصارف المتعثرة .وفي 2008 إعلان البنك المركزي الإماراتي عن ضخ خمسين مليار درهم، أي نحو 14 مليار دولار في أسواق الصرف لحل مشكلة نقص السيولة التي تواجهها البنوك العاملة في الإمارات.

ففي ليبيا حدثت مجموعة من الأخطاء المتسلسلة التي تسببت في الوضع الحالي هذه الأخطاء قد تكون مقصودة أو نتيجة غياب سطوة الدولة وانفراط عقدها فالسمة المميزة لـ 17 فبراير النهب والأناثية وسقوط كل شعارات الوطنية المزيفةوسيطرة الإسلام السياسي علي كل شي فمن لم يذبحه سكين الراية السوداء ذبحته معيشتنا التي باتت لا تطاقالتي نعيشها بسبب رغبة الإسلام السياسي حكمنا وبأي ثمنفخبراتهم العميقة في صناعة وتفجير المفخخات والاعتقال لا ترقى لإدارة الدولة فهم رجال عصابات وليس رجال دولة ولن يكونوا رجال دولة ولن تتغير لان (ذيل الكلب عوج لين يموت)

كل التصريحات تكاد تكون متطابقة 100% ولكنها لا تشفي غليل عموم الناس فما بالك بمتخصصين كل كلامهم غامض وغير مفهوم لأنهم قد لا يملكون كل الحقيقة ومن يعرف منهم حقيقة فلن يجرؤ أن يقولها ولكننا سنحاول جمع ما يمكن جمعة من معلومات والإحداث حسب تسلسلها التاريخي ونحاول حل اللغز .. ما قبل كارثة انهيار البنوك الليبية
الكارثة الأولى هو الشفافية² المعدومة ولنصل للاحظه الحالية لابد من الرجوع للخلف أي قبل 17 فبراير وبحث عن أسباب أزمة نقص السيولة حسب تصريحات موظفي المصرف المركزي والماليين الليبيين.

¹ التيسير الكمي (Quantitative easing QE) هو سياسة نقدية تستخدمها بعض البنوك المركزية لزيادة المعروض من النقد بزيادة الاحتياطيات الزائدة للنظام المصرفي. وعادة ما تستخدم هذه السياسة عندما تفشل الطرق العادية في السيطرة على المعروض من النقد، أي عندما تكون الفائدة المصرفية، نسبة الخصم و/أو الفائدة بين البنوك عند، أو بالقرب من، صفر.

² الشفافية Transparency مبدأ تنموي استثماري واقتصادي مهم يعني ضرورة الإعلان والإعلام عن الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمة ،

ما قبل كارثة إفلاس البنوك الليبية سالم الصديق العبيدي

تصريحات والأحداث قبل الكارثة من 2000 إلى 2010

- يرى محللون إن الإصلاحات الاقتصادية في الاستثمار المصرفي التي تطلقه السلطات الليبية تشجع رجال الأعمال على دخول السوق الليبية لإنقاذها من براثن الماضي. وسلطت صحيفة "ذي ناشونال" التي تصدر في ابوظبي باللغة الانكليزية الاضواء على الواقع المصرفي الليبي في تقرير كتبه "جون ثورن" يقرب حلم الليبيين بالحصول على بطاقات مصرفية أسوة ببلدان العالم.
- بطاقات الائتمان والصكوك ليست وسيلة دفع متداولة في ليبيا لأن الاقتصاد يقوم على النقد والدفع الفوري مهما كان حجم العملية المالية أو التجارية المراد أجراؤها، فإن المصارف تبدو أقرب الي خزائن المال منها الي المصارف الحقيقية، وهذا الوضع لا يخدم الاقتصاد الليبي ولا يساهم في تنشيطه أو تطوره بل انه يلحق به بعض الضرر بسبب الحاجة المستمرة للنقود.

الكارثة الثانية الليبيون³ لا يتقنون في الصكوك فما بالك بطاقات الصراف الآلي⁴ ATM (رجال الأعمال علي وجه

الخصوص) - Cash-down

- " النظام المصرفي المحمول "

- قال عبد الخالق عاشور "إن عدم توافر أجهزة الصراف الآلي وبطاقات الائتمان في ليبيا يجعل الحياة صعبة". ومن حسن حظ عاشور ان يتقلد منصب الرئيس التنفيذي لشركة "المدار الجديد" وهي واحدة من اثنين من مشغلي شبكات الهواتف النقالة في ليبيا.
- تسعى شركة "المدار الجديد" لإطلاق النظام المصرفي النقال، الذي يأمل أن يُحدث البنوك عبر:
 - 1- تنازل الدولة عن بعض سيطرتها المطلقة على المصارف وتشجيع النشاط الاقتصادي الخاص.
 - 2 - إطلاق مشروع الخدمة المصرفية على الهاتف الجوال عن طريق الربط بين الهاتف والحسابات المصرفية عبر شبكة مغلقة.
 - 3- تبسيط عدد من الأنشطة، بما في ذلك إدارة الحسابات ودفع الفواتير عبر الهاتف المحمول.
- وقال "إننا بحاجة فقط لإقناع البنوك، لان الزبائن على هبة الاستعداد لتقبل هذه الخدمة".
- كلام مهم جداً و إدارة CBL تكذب الشفافية معدومة دائماً

الخيوط الثالث هو الإدارة المتخلفة المافيا المصرفية (موظفين مصارف ورجال الاعمال الليبيين) رغم الانفتاح السياسي وكسر كل القيود علي الاستثمار تصر المافيا ان تظل الخدمات المصرفية في حالتها البدائية فهكذا حالة هو الافضل لهم

³ - ويعتمد أغلب الناس في حياتهم اليومية على وفرة السيولة، التي يحتاجونها سواء عندما يشتري المرء سيارة ببضعة آلاف من الدنانير (اليورو يعادل 1,75 دينار ليبي)، عند اقتناء غسالة بأقل من ألف دينار أو التزود بالوقود السيارة بكلفة أقل من خمسة يورو لكل خمسين لتر (بفضل الدعم الحكومي لأسعار الوقود)، أو تناول وجبة في المطعم الإيطالي الجديد في طرابلس. ومع نهاية كل شهر وفي المناسبات الدينية وأوقات الإجازات، تزدهم المصارف بشكل كبير ويمكن أن تمضي أكثر من نصف ساعة في المتوسط للحصول على مبلغ من المال من حسابك. النظام المصرفي ومعضلة الفساد مصطفى الفيتوري، رئيس قسم إدارة الأعمال في الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - طرابلس. 2008

⁴ الصراف الآلي (ATM-Automated Teller Machine) يحتوي المصرف على أجهزة الصرف الآلي ويختلف عدد هذه الأجهزة من مصرف إلى آخر ولكن لا يقل في الغالب من جهاز واحد ويكون موقعه عادة في مقدمة المصرف وقد تحتوي بعض المصارف على جهاز صرف لخدمة الزبائن في مركباتهم ويقدم في أجهزة الصرف بعض الخدمات وهي كالتالي: الاستعلام عن الرصيد - كشف الحساب - السحب النقدي - الإيداع - سداد الفواتير - الاكتتاب - التحويل من حساب إلى آخر وغيرها من الخدمات التي تتطور مع الوقت وبالتالي يتم الاستغناء أو يقل الضغط على مقدمي الخدمة.

بداية عصر الانفتاح

مصرف ليبيا المركزي، أعلى سلطة نقدية في البلاد، قد أجرى بعض التعديلات على سياساته واتخذ مجموعة من القرارات لتسهيل المعاملات المالية والسماح للمصارف التجارية المحلية بالدخول في شراكات مع بنوك أجنبية ، ولأول مرة منذ عقود، شهد قطاع البنوك الليبي دخول بعض المصارف الأجنبية:

1- فاز مصرف يوني كريدت الإيطالي *UniCredit*⁵ في شهر أغسطس 2010. وهذا الترخيص هو الوحيد الذي تمنحه ليبيا

لمؤسسة مصرفية أجنبية "بعد دراسة دقيقة لجميع الطلبات التي تلقتها المصارف ونظرا إلى التطورات الأخيرة في القطاع المصرفي في البلاد"، بحسب بيان صادر في روما نقلته الوكالات الإيطالية. وتابع البيان إن "عدد المصارف الليبية التي تتعامل مع شركاء استراتيجيين أجانب بات ثمانية".

2- البنك الفرنسي الضخم "بي. أن بي" (BNP) الذي اشترى في 2007 نسبة من رأسمال مصرف الصحارى الليبي، وهو أحد المصارف الخمسة الكبرى في البلاد. وتبعه بعد ذلك، بنك الخليج الذي تملكه إمارة دبي، إلا أن عمل المصرفين لازال محصورا في قطاع الجلمة⁶ والتمويل، ولا يحق لهما العمل في قطاع التجزئة⁷ الأمر الذي حرم هذا القطاع من الاستفادة من أية خبرات أو تطوير تقني كان يتوخى الحصول عليهما من الشراكات التي تبرم مع بنوك أجنبية.

3- ثلاثة بنوك خليجية" أخفقت" في الحصول على رخصة للعمل في السوق الليبية، لكن محللين يتوقعون أن تواصل تلك البنوك تحين الفرصة لدخول ليبيا لتعويض أثر تباطؤ النمو في أسواقها المحلية.⁸

وفي رد فعل مماثل أصدر بنك الإمارات دبي الوطني بيانا قال فيه انه يتعهد بتأسيس شركة تابعة للبنك في ليبيا وسيواصل بحث الخيارات المتاحة مع الجهات التنظيمية في ليبيا. ويسعى بنك المشرق مثل الإمارات دبي الوطني وبنوك أخرى إلى تحقيق نمو في شمال أفريقيا حيث ينظر محللون الى ليبيا التي تملك أكبر احتياطي نفطية في أفريقيا على أنها فرصة لتحقيق نمو في الآجل الطويل في ظل مواصلة فتح اقتصادها أمام البنوك الأجنبية.

وقال طارق المجاد المحلل المصرفي لدى نومورا في لندن "يجب أن يتطلعوا الى أماكن أخرى. سيبقى الطلب على القروض في الإمارات متراجعا لعامين آخرين ولا أتوقع أي عوامل محفزة لتغيير ذلك" مضيفا أن بعض البنوك قد تعاني من شح السيولة اللازمة للتوسع.

⁵ Group is an Italian global banking and financial services company

⁶ بنوك الجلمة : ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى
⁷ بنوك التجزئة : وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء , والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم . وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة , فهي منتشرة جغرافيا , وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلالها خلق المنافع الزمنية والمكانية , ومنفعة التملك , والتعامل للأفراد , وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي

⁸ وقال محلل مصرفي في دبي "في الامارات على وجه الخصوص يدفع نمو القروض في خانة الاحاد تلك البنوك الى البحث خارج أسواقها المحلية." وأضاف "البنوك في الامارات وقطر ومنطقة الخليج بوجه عام تتطلع خارج أسواقها المحلية في أماكن مثل شمال أفريقيا مثل ليبيا." وكان بنك الإمارات دبي الوطني وبنك المشرق في الامارات ومصرف قطر الاسلامي قد تأهلوا مبدئيا للفوز بتلك الرخصة كما تأهل أيضا كل من اتش.إس.بي.سي وستاندرد تشارترد.

الكارثة الرابعة صراع محموم لدخول السوق الليبية المصرفية من قبل كلا من عمالقة المؤسسات المالية في أوروبا والخليج نظرا لثروة الرهيبة والغير مسبوقه فاليبيا تملك اكبر احتياطي نقدي في العالم ولوتم توزيع هذا الاحتياطي علي ستة مليون لبيي لكان نصيب الفرد الواحد لا يقل عن ثلاثة مليار كل دوريات الاقتصادية العالمية تنتشر إسهال من تقارير عن ليبيا وارصاداتها وكأنهم اكتشفوا مدينة الالدورادو⁹ . وهذه الثروة كانت سبب الرئيسي لسقوط القذافي بصورة دراماتيكية فقذافي مجنون ولا يؤمن جانبه اليوم يسمح لهم بعمل وبكرة يؤمم استثماراتهم فتجاربهم مع القذافي مريرة وتاريخها طويل .

2010

عرض النقود

نهاية	التقود			شبه التقود			المجموع الكلي (2+1)
	مبلغ خارج المصارف	ودائع تحت الطلب*	المجموع (1)	ودائع لأجل**	ودائع إحصائية	المجموع (2)	
2010							
يناير	6848.5	30806.0	37654.5	5292.4	722.0	6014.4	43668.9
فبراير	6917.8	31031.0	37948.8	4941.3	723.0	5664.3	43613.1
مارس	6879.1	31817.1	38696.2	4830.7	721.8	5552.5	44248.7
أبريل	6898.6	26191.9	33090.5	5056.2	719.1	5775.3	38865.8
مايو	6957.9	27199.3	34157.2	4038.9	715.4	4754.3	38911.5
يونيو	6860.7	28114.5	34975.2	4186.9	727.1	4914.0	39889.2
يوليو	6876.7	28433.6	35310.3	4468.9	728.0	5196.9	40507.2
أغسطس	7056.0	31154.3	38210.3	4250.3	730.5	4980.8	43191.1
سبتمبر	7274.8	30461.4	37736.2	4112.5	735.4	4847.9	42584.1
أكتوبر	7058.2	30811.4	37869.6	4728.5	735.1	5463.6	43333.2
نوفمبر	7370.1	32140.6	39510.7	4433.1	734.8	5167.9	44678.6
ديسمبر	7609.0	33712.2	41321.2	4286.4	743.1	5029.5	46350.7

* تشمل ودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي
** تشمل ودائع بالعملة الأجنبية لعملاء مقيمين *

العملات الورقية المتداولة بين الناس 7.6 مليار دينار

- 1- بالرغم من وفرة السيولة الضخمة لدى المصارف الليبية ، إلا أنها تلعب دورا محدوداً في تمويل الحركة الاقتصادية عبر الإقراض أو عبر المساهمة في مشاريع تنموية تساهم في تطوير المجتمع من خلال خلق فرص عمل وتشجيع البنيات التحتية.
- 2- تلعب المعوقات البيروقراطية دورا محبطا للمستثمرين المحتملين وأصحاب الأعمال، وكثيرا ما يفشل المستثمر في الحصول على التمويل المطلوب لأنه يفقد للعلاقات الشخصية في المصارف أو أن الضمانات المطلوبة منه تعجيزية.¹⁰
- 3- السلطات النقدية، وضمن سياسة تحرير الاقتصاد، سمحت بتأسيس نوعين من البنوك الخاصة: الأولى، محلي على مستوى الأقاليم حيث يملكه المستثمرون المحليون. الثاني، قطاعي متخصص ولا يرتبط بمكان جغرافي محدد. وتخضع هذه المصارف الي مؤسسة رقابة نقدية توازي مصرف ليبيا المركزي وتسمى المؤسسة المصرفية الأهلية.¹¹

⁹ الالدورادومدينة الذهب الضائعه الالدورادو آثار أعظم أسطورة في الأمريكيتين، إنها أسطورة تختفي في أدغال الأمازون أو مملكة ذهب عظيمة
¹⁰ النظام المصرفي ومعضلة الفساد مصطفى الفيتوري، رئيس قسم إدارة الأعمال في الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - طرابلس. 2008
¹¹ النظام المصرفي ومعضلة الفساد مصطفى الفيتوري، رئيس قسم إدارة الأعمال في الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - طرابلس.

3- **المصارف الأهلية** سجلت خلال السنوات الأخيرة حالات فشل لعدد من منها، سواء بسبب الفساد والاختلاسات أو بسبب القيود على مجالات عملها وسوء إدارتها، ولكن الملاحظ أن أداء تلك المصارف في قطاع التجزئة عموماً يظل أفضل من نظيراتها التي تملكها الدولة.

4-- 2010 وأودعت ليبيا البلد المصدر للنفط حوالي 65 مليار دولار في صناديق ثروة سيادية عمدت إلى بناء محفظة من الاستثمارات في شركات أوروبية كبرى ومشروعات في إفريقيا .

الكارثة الخامسة : الأرصة النائمة بمليارات 38,741,600,000 دل وشعب يختنق في بحور الإفلاس والحد الأدنى
للمراتب 450 دينار كل مظاهر الفقر والعوز حيث وصل الشعب لحدود لا تطاق من فقدان الأمل في العيش حياة عادية
وللحصول على قرض تبي ستين الف واسطه ... ومع ذلك كل المصرفيين يتلاعبون بهذه الأرصة في صفقات مع
التجار والمقولين وذلك بتمويل صفقاتهم ومشاريعهم من ودائع الموجودة ببنوك ومنها تكونت مافيا المصارف من
امساعد لراس جدير يتلاعبون بودائع البنوك وتكونت "مؤسسات خدمات مالية سرية " بكل إدارة مصرفية وبعد
استخدام أموال الودائع يتم إرجاعها مع الإرباح

المصارف الليبية في عهد جماهيرية القذافي :-

- **سوء الخدمات المصرفية** يعاني القطاع المصرفي عموماً، والتجزئة خصوصاً، في ليبيا من جملة من المشاكل التي تراكمت عبر سنوات طويلة، مما جعل تلك المصارف غير قادرة اليوم على الفوز برضي زبائنها بسبب سوء خدماتها . . وهي إختلالات لا تتسبب وحسب في متاعب لزبائن المحللين والمستثمرين الأجانب، بل تكلف أيضاً الاقتصاد الليبي خسائر فادحة.

- **التخلف التقني والقصور الإداري** من أهم مشاكل القطاع المصرفي، الأمر الذي يجعل من أبسط العمليات المالية عبئاً كبيراً وتستغرق وقتاً طويلاً، ويمكن أن تسبب معاناة حقيقية للزبون العادي. ومن تجليات التخلف التقني، قلة آلات السحب الآلي (ATM) ، حيث ينذر وجودها في أماكن مثل المجمعات التجارية والمستشفيات ومحطات الوقود. وفي طرابلس العاصمة لا يتجاوز عدد تلك الآلات عدد أصابع اليد الواحدة و تتركز أغلبها في مباني المصارف نفسها وأغلبها في وسط المدينة التي يصعب الوصول إليها خاصة في ساعات الذروة. وعلاوة على ذلك فإن جل آلات السحب، النادرة أصلاً، لا تعمل في معظم الأوقات، مما يضطر المواطن للتوجه إلى المصرف من أجل الحصول على أي مبلغ مالي حتى وإن كانت قيمته دنياً.

- **سوء الإدارة**، الذي يمكن أن يجعل من أبسط عملية مصرفية عبئاً مرهقاً حقاً. ولهذا السبب فقد سمح مصرف ليبيا المركزي لأي شريك مصرفي أجنبي بحق السيطرة على الإدارة حتى إن كانت نسبته لا تتجاوز نصف رأس المال، وذلك في محاولة لتحسين الأداء الإداري، وهو عكس المتعارف عليه في العالم، إذ أن من يملك النسبة الأكبر من حصة رأس المال هو صاحب القول الفصل في الإدارة.

- **الفساد المالي والإداري** في أداء البنوك الليبية التي تعتبر إدارتها شبه مستقلة، وإن كانت تخضع للمتابعة من قبل مصرف ليبيا المركزي. وقد شهد القطاع المصرفي إطاحة بعدد من أكبر مدرائه، خلال أزمة البنوك الشهيرة التي عصفت بالبلاد في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، حيث تم سجن وإقالة عدد من كبار المدراء.

معالجات كانت السياسية وليست اقتصادية ومنها ظهرت السوق الموازية :

1- اضطرت الدولة للتدخل لضخ الأموال لتغطية عجز البنوك بسبب الاختلاسات والديون المدومة المتأنية من منح القروض، وخاصة لأغراض البناء، دون ضمانات حقيقة أو بناءً على ضمانات مزورة أو متضخمة في قيمتها التي لا تتفق غالباً مع قيمتها الحقيقية في السوق. ولا تتمتع منتجات البنوك المالية الليبية بسمعة طيبة في الخارج، إذ تشك أغلب المصارف الأوروبية في الإئتمانات المصرفية الصادرة من ليبيا، ولا تقبل تلك الضمانات إلا في أضيق الحدود، بسبب كثرة الحالات التي لا تفي فيها المصارف الليبية بالتزاماتها.

2- ومن نتائج هذا الوضع أن المستوردين الليبيين يضطرون إلى الاعتماد على الدفع النقدي، مما يدفعهم للبحث عن مصادر تمويل بالعملة الصعبة خارج إطار البنوك، ولهذا السبب، تتم العديد من عمليات الاستيراد الضخمة عبر تجار العملة الصعبة وليس عبر المصارف، مما يفقد الاقتصاد الليبي عوائد مالية ضخمة تقدر بمئات الملايين ناهيك عن فقدان العوائد الضريبية.

تصريحات والأحداث في بداية الكارثة من 2011 إلى 2012

2011

عرض النقود

الجموع الكلى (2+1)	شبه النقود	النقود	نهاية
المجموع (2)	ودائع ائتمانية	المجموع (1)	عملية خارج المصارف
2011	ودائع لأجل**	ودائع تحت الطلب*	
44319.9	4399.8	743.1	3656.7
46679.9	4808.2	743.7	4064.5
47918.9	4862.7	714.0	4148.7
48544.6	4575.5	680.6	3894.9
49057.6	4501.4	683.2	3818.2
50145.5	4674.1	680.8	3993.3
50660.7	4591.6	682.0	3909.6
51388.7	4855.6	680.5	4175.1
55252.4	4544.4	711.2	3833.2
57197.1	4625.7	672.8	3952.9
57712.8	4596.3	678.3	3918.0
57940.9	4503.8	677.9	3825.9
39920.1	32285.8	7634.3	32285.8
41871.7	32264.0	9607.7	32264.0
43056.2	31738.6	11317.6	31738.6
43969.1	32046.1	11923.0	32046.1
44556.2	32040.5	12515.7	32040.5
45471.4	32829.4	12642.0	32829.4
46069.1	32917.7	13151.4	32917.7
46533.1	33383.4	13149.7	33383.4
50708.0	36788.0	13920.0	36788.0
52571.4	37878.1	14693.3	37878.1
53116.5	37877.9	15238.6	37877.9
53437.1	38597.0	14840.1	38597.0

* تشمل ودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي
** تشمل ودائع بالعملة الأجنبية لعملاء مقيمين

الفرق بين 2010 و 2011 = 72311 زيادة المعروض 100% عن 2010

للأسف الشديد سنة 2011 هي البداية الفعلية للكارثة المالية وقد توافقت مجموعة من الأحداث والعوامل لما نحن فيه اليوم :

1- سنوات الاستنزاف المالي الغير مسبوقه

تعتبر سنوات 2011 و 2012 العصر الذهبي لكل من هب ودب سرقات بمليارات

- 1- غنائم الحرب : سرقات شخصية لثوار قناة الجزيرة علي رأسهم اللعين النجس عبدالحكيم بالحاج يمتلك شركة طيران رأسمالها 2 مليار واطنان من الذهب و العملات الصعبة وعبدالله ناكسر سرقة مصرف الأمان 500 مليون وهكذا باقية ثوار الاميرة موزة وديوثها حمد ولم يتم تحديد حتى اليوم الحجم الحقيقي للأموال المنهوبة من ثوار قناة الجزيرة حيث تم السطو علي اغلب المصارف في طرابلس ويقدر ما تم سرقة مليار دينار واغلب السرقة هم المتسلمون سرقونا بسم الله و"الثورة المباركة"
- 2- صرف المليارات من الأموال المجمدة وهي 100 مليار دولار .

3- صرف 5 مليار علي الملف علاج بالخارج والغريب الفواتير لعلاجات مخجلة وتافه

(ومنها فاتورة 10 الف دولار لجراحة تكبير العضو الذكري).

4- صرف علاوة العائلة 100 دينار لكل من لم يبلغ 18 سنة صرفت لفترة 2011 و 2012 المصروف 5 مليار دينار

5- وفضيحة الكبرى للمعتوه القزم الكيب 5 مليار دينار لشراء اثاث وهذا يبين لك مستوي الاحتقار للناس في ليبيا

6- الجنرال الجبان المنقوش يصرف مبلغ 900 مليون دينار لثوار دروع الشيخة موزة

7- سرقة سبائك الذهب يقال حوالي 20 طن مفقودة

8- ميزانية 2011 حوالي 60 مليار "لم يتم تغيير لمبة في شارع"

2- الفرصة الذهبية - اسرق اسرق ثم اكذب اكذب

- الكذبة - قال نائب محافظ البنك المركزي الليبي علي محمد سالم إلى أن أهم ما يشغل البنك المركزي الآن هو إعادة السيولة للنظام المصرفي الليبي الذي نفذت احتياطاته من الدينار عندما استولى مقربون من القذافي على ما بين ثلاثة وأربعة مليارات دينار (2.4-3.2 مليار دولار) من البنك المركزي. وأضاف أنهم استولوا أيضاً على ذهب بقيمة 2.3 مليار دينار.

- الكذبة - مشكلة السيولة تفاقمته حين هرع الناس إلى البنوك أثناء الحرب وسحبوا سبعة مليارات دينار.

- السرقة - ضخ البنك المركزي سيولة نقدية في البنوك المحلية من خلال طبع ستة مليارات دينار، مضيفاً أن الدفعة الأولى وقدرها 300 مليون دينار سلمت بالفعل في 24 ديسمبر. وأردف علي محمد سالم: هناك "ثلاثة مليارات سوف تكون موجودة حتى شهر مارس، وهي ستكون كافية لامتناس مشاكل السيولة".

- السرقة - وفيما يتعلق بإفراج الأصول الليبية المجمدة في الخارج، قال سالم: إن القرار يعني أن البنك المركزي يمكنه الوصول فوراً إلى ما بين ستة وسبعة مليارات دولار نقدًا. وجمد قرار للأمم المتحدة أصولاً تقدر قيمتها بنحو 150 مليار دولار.

- السرقة - وبخصوص كيفية تمويل عجز الميزانية في 2012، قال سالم: إن النظام المتبع حالياً هو إصدار سندات في السوق المحلية وليس الاقتراض الدولي، موضحاً أن ليبيا لديها احتياطات كافية، ولذلك فهي لا تحتاج في الوقت الراهن للجوء إلى السوق الدولية. (الدولار يساوي 1.2455 دينار ليبي).

- السرقة - الأموال المجنبة، هي التي قامت ليبيا باستقطاعها من عائدات النفط، لاستخدامها في وقت الأزمات، لتعويض نقص العوائد الناتج عن انخفاض أسعار النفط. وشرعت ليبيا مطلع عام 1995 في اقتطاع نسبة 15% من العوائد النفطية، قبل أن يتم رفع هذه النسبة إلى 40% بعد ذلك العام وحتى عام 2000. وتواجه ليبيا أزمة مالية في ظل استمرار الفوضى الأمنية، التي تسببت في خسائر نفطية فادحة للصناعة، ما زاد من الشكوك حول قدرة الدولة على توفير السيولة المطلوبة لتغطية الإنفاق خلال العام الحالي.

- الكذب - قال قاسم عزوز محافظ البنك المركزي الليبي إن نظام العقيد معمر القذافي قد باع نسبة تزيد عن 20 في المئة من احتياطي ليبيا من الذهب. وأوضح عزوز أن الكمية المباعة تبلغ نحو 29 طناً من الذهب قيمتها 1.7 مليار دولار وقد بيعت لتجار محليين لسد حاجة النظام إلى المال لتمويل الحرب ضد الثوار. وقال عزوز "تم تحويل الذهب إلى نقد سائل لدفع الرواتب والحصول على سيولة نقدية في طرابلس على نحو خاص". وأوضح المسؤول الليبي أن احتياطي ليبيا من النقد الأجنبي يصل الآن إلى 115 مليار دولار منها نحو 90 مليار دولار للخارج وخمسة مليارات دولار في الداخل.

وأوضح مسؤولون من المجلس الانتقالي أن الذهب بيع على الأرجح في شهري أبريل أو مايو لمشتريين محليين وأن الصفقة تمت بالدينار. وسيطر المجلس الانتقالي على البنك المركزي منذ وقعت طرابلس في قبضة قواته الشهر الماضي.

الكارثة السادسة خروج السيولة عن سيطرة الدولة بكامل وتعيينات بجملة وزيادة مرتبات بمليارات **انهيار الإنفاق الحكومي علي المشروعات الجديدة واقتصر الإنفاق علي المرتبات من 9 مليار الي 25 مليار** استنزاف بشكل غير عادي في المقابل انهيار كامل لوزارة الخزانة وديون المحاسبة كذلك عدم قدرة الدولة تحصيل إيراداتها السيادية ضرائب والجمارك والتي تقدر بـ 600 مليون دينار

وقال عضو مجلس الإدارة السابق بالبنك المركزي الليبي، نوري عبد السلام بريون: "على البنك المركزي وضع حلول لمواجهة زيادة المعروض النقدي في السوق بطريقة أو بأخرى، وأن عدم التحرك إلى الآن يبرهن على ضعف وعي الجهاز المصرفي". وبلغ حجم العملة المتداولة خارج البنك المركزي الليبي، في أواخر سبتمبر/أيلول 2011 نحو 14.2 مليار دينار، وفقا لإحصائيات البنك المركزي، وذلك من 7.6 مليارات دينار في نهاية عام 2010، و 3.9 مليار دينار في نهاية عام 2006.

نتائج سنوات السرقة والكذب الإطاحة بالدكتور إبراهيم بالخير رئيس ديوان المحاسبة 2011 - 2012

الدكتور إبراهيم بالخير تم تكليفه في شهر سبتمبر 2011م برئاسة الديوان بعد دمج جهاز الرقابة وجهاز المراجعة في ديوان المحاسبة و قدم تقرير الديوان الاستثنائي عن السنة المالية 2011م في ظل ظروف صعبة ، ومنذ تاريخ تقديمه للتقرير بدأت مشاكل الرجل مع المجلس الانتقالي. لم يتم السماح بنشر التقرير في تاريخ تقديمه في 9-1-2012م وأحيل إلى لجنة مشكلة من أعضاء المجلس الانتقالي التي درست التقرير الذي يضم 230 صفحة واستغرق إعداداه ثلاثة أشهر وبدلاً من إتخاذ الإجراءات حيال ماورد به إذ هي تقوم بمراسلة السيد رئيس الديوان بعد ثلاثة أشهر من تاريخ استلامها للتقرير بملاحظات حول التقرير في ثلاث صفحات وفي يوم الثلاثاء الموافق 3-7-2012م وقبل يومين من التاريخ المحدد لتسليم التقرير النصف سنوي لنتائج أعمال الديوان اجتمع عدد (30) عضومن أعضاء المجلس الانتقالي واتخذوا قرار باستبدال رئيس الديوان دون بيان الأسباب.

تصريحات والأحداث في الكارثة 2013

عرض النقود

نهاية	شبه النقود			النقود			المجموع الكلي (2+1)
	عملية خارج المصارف	ودائع تحت الطلب*	المجموع (1)	ودائع لاجل**	ودائع إخبارية	المجموع (2)	
2013							
يناير	13448.7	46526.2	59974.9	3524.1	694.3	4218.4	64193.3
فبراير	13981.2	46679.6	60660.8	2873.7	689.8	3563.5	64224.3
مارس	13685.8	45993.2	59679.0	3283.2	690.4	3973.6	63652.6
أبريل	12868.0	46407.3	59275.3	3559.1	693.1	4252.2	63527.5
مايو	12283.0	46246.6	58529.6	3371.2	685.2	4056.4	62586.0
يونيو	11814.8	47234.6	59049.4	3343.5	688.9	4032.4	63081.8
يوليو	12920.8	50457.4	63378.2	3413.7	697.1	4110.8	67489.0
أغسطس	13294.0	49561.0	62855.0	3413.4	693.6	4107.0	66962.0
سبتمبر	13054.9	49729.4	62784.3	3661.8	681.7	4343.5	67127.8
أكتوبر	13304.3	50803.4	64107.7	3299.3	677.0	3976.3	68084.0
نوفمبر	13264.3	51292.7	64557.0	3554.4	670.4	4224.8	68781.8
ديسمبر	13419.9	50879.5	64299.4	4043.6	662.9	4706.5	69005.9

* تشمل ودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي
** تشمل ودائع العملة الأجنبية لعملاء مقيمين

تغولت الغيلان اعداء الحضارة المتسلمون علي اموال المصارف وسيطرة بشكل كامل علي اكبر مؤسسة المالية في ليبيا

1- يقول الدكتور الارييل عجز مصرف ليبيا المركزي على توفير السيولة.. ومن ثمة عجز المصارف التجارية عن توافر السيولة راجع في الأصل إلى تراجع الادخارات لدى المصارف التجارية بسبب تراجع الائتمان¹² في أوعية المصارف التجارية.. هذا التراجع الناجم عن إلغاء سعر الفائدة الذي الغى وظيفة المصارف التقليدية وأيضاً سوق الاستثمارات في بلادنا بتراجع أسواق الأسهم أي نهاية سوق المضاربة في بلادنا.. هذا التراجع تأتي من إقرار قانون رقم (1) لعام 2013 الصادر عن المؤتمر الوطني السابق...¹³.

2-- مجرد الاطلاع على بيانات المصرف المركزي حول السياسات النقدية التي يقوم باستخدام أدواتها للحفاظ علي الاستقرار النقدي والمالي في البلاد والاطلاع على اجتماعات لجنة السياسة النقدية، تدرك مدى العجز الواقع فيه المصرف المركزي، فتحول من صانع للسياسة النقدية إلى مجرد مراقب ومطلع على الأوضاع النقدية والمالية وخصوصاً أنه بصدد قانون تحريم التعامل بالفائدة المصرفية عام 2013 توقف دور المصرف المركزي في توجيه وضبط الأوضاع النقدية والائتمانية بالبلاد وتزامن هذا مع عدم استحداث أي أدوات بديلة لإدارة السيولة وتحفيز الائتمان المصرفي.

¹² يعتبر الائتمان المصرفي من أهم الوظائف المصرفية التي تمارسها البنوك و الذي يعكس أهميته من خلال العوائد المتولدة من هذا النشاط وأثرها على نمو البنوك والتوسع في أنشطتها التشغيلية. علماً بأن الائتمان المصرفي يمثل المحور الرئيسي في نشاط البنوك التجارية . معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الاقتراض وهو اصطلاحاً التزام جهة لجهة أخرى بالاقتراض او المداينة بمعنى ان يقوم الدائن (البنك) بمنح المدين (المقترض) مهلة من الوقت يلتزم المدين (المقترض) عند انتهائها بدفع قيمة الدين مضافاً إليه الفوائد المتفق عليها سابقاً بين الطرفين .

¹³ ماذا وراء نقص السيولة النقدية في مصارفنا؟ د. سعد الارييل

3- كانت شهادات الإيداع وشهادات الاستثمار والودائع النقدية المودعة من قبل المصارف التجارية لدى المصرف المركزي تدار من خلال معدل الفائدة والذي يحفز المصارف علي جمع السيولة وتوجيهها إلى منح الائتمان والذي يعتمد عليه بشكل أساسي في النهوض بالمشروعات الاقتصادية المختلفة أو الاستثمار في ودائع وشهادات لدي المركزي. وتحول دور لجنة السياسات النقدية إلى مجرد الاطلاع علي تقارير عن الإنفاق علي الميزانية العامة.¹⁴

4 - المشكلة أن المصرف المركزي لم يطور آليات بديلة للتعامل بالفائدة وإن قامت بعض المصارف بتطبيق نظام المربحة والذي حول المصارف إلى سماسرة شراء وبيع سيارات ولم تقدم للقطاع المصرفي غيرها من الأدوات كالصكوك الإسلامية أو عقود الاستئجار أو عقود الوكالة، ولكنها من وجهة نظري اختزلت مشكلة كبيرة في واقع العمل المصرفي في ظل بحث المصارف التجارية عن سبيل لتحقيق عوائد علي عملياتها خصوصا في ظل تعطل الدور الرئيسي للمصارف وهو خلق الائتمان.¹⁵

5- استمرار هذا الوضع المزري في ظل عدم قيام المصرف المركزي بإيجاد حلول تساعد المصارف علي تطوير خدمات الائتمان و تشجيع المصارف علي جذب السيولة المتداولة خارج الإطار المصرفي ينذر بتفاقم الأزمة المصرفية في ليبيا التي بدأت ملامحها تظهر من خلال العجز الكبير في توفير السيولة في المصارف وأصبح صرف المرتبات متوقف على ما يصل فعلا إلى خزائن المصارف عبر تحويلات المصرف المركزي، وإذا استمر هذا الأمر دون حل ومعالجة لن يكون أمام المصرف المركزي سوى الاستمرار في طبع عملة جديدة وتعويض المفقود من السيولة ولهذا أثار قاسية جدا علي مستوي التضخم وقيمة العملة.

6- **عضو هيئة الرقابة الشرعية في مصرف ليبيا المركزي** السنوسي يقول أنه من الصعب على أي نظام سياسي في ليبيا أن يغامر ويرفض القانون الجديد للمصارف الذي أقر فعلا العام الماضي، مبينا أن الوقوف في وجه التجربة الاقتصادية الإسلامية في ليبيا هو بمثابة «انتحار سياسي» لأن القرارات نابعة من أرضية شعبية صلبة وعريضة. "أرضية شعبية وين ؟؟؟
"رومي وإلأنكسر قرنك"

**الكارثة السادسة وهي بداية الانهيار وقوع مصرف ليبيا المركزي في قبضة يد المتسلمون أعداء الحضارة والإنسانية تحت إدارة الاخوانجي عضو هيئة الرقابة الشرعية في مصرف ليبيا المركزي نادر السنوسي العمراني !!!
وهو محافظ مصرف ليبيا المركزي الفعلي ومعه ابن المقريف "بوبوس" وللأسف كل الإداريين بمصرف ضد هؤلاء المتسلمين ولكنهم لا يستطيعون الكلام إلا همسا**

كل هؤلاء المتسلمون هم شركاء في بنوك خليجية اسلامية ولا يهم عندهم المواطن البسيط...الغاء الفائدة هي تدمير للبنوك التجارية فمجرد انخفاض سعر الفائدة يؤدي لخسائر فما بالك الغاء الفائدة
البنك المركزي الأوروبي خفض في مايو 2013 سعر الفائدة إلى مستوى قياسي عند 0.5 % . قالت صحيفة بيلد الألمانية الصادر التي نشرت الدراسة إن حجم الادخارات في المصارف الألمانية وحدها سيتكبد خسارة بقيمة نحو 14 مليار يورو بسبب التدني الشديد في أسعار الفائدة .

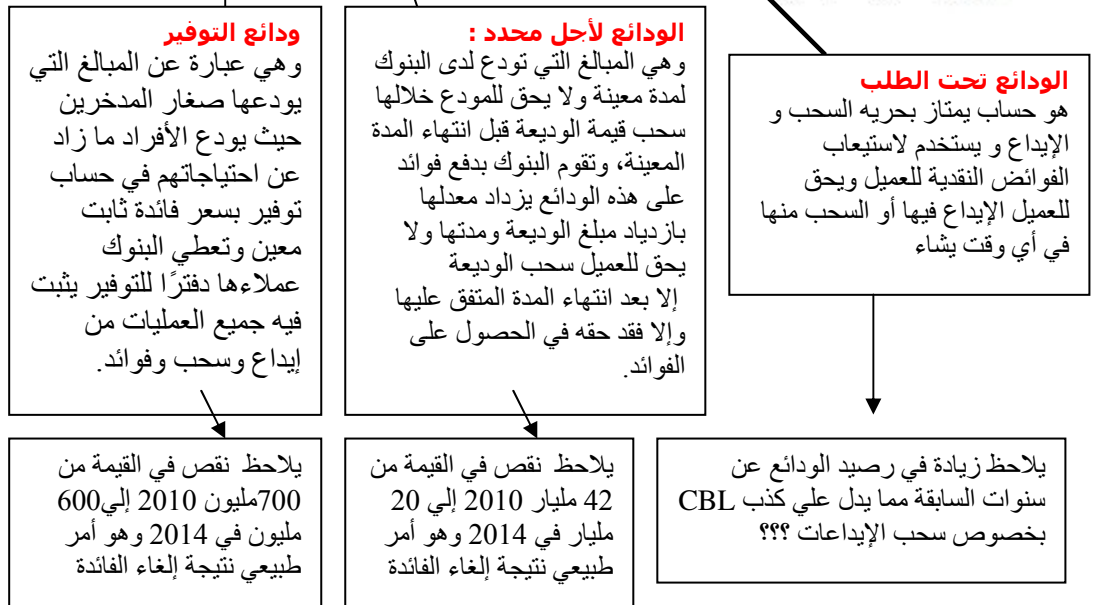
14 الاستقرار النقدي المفقود في ليبيا - سليمان سالم الشحومي
15 الاستقرار النقدي المفقود في ليبيا - سليمان سالم الشحومي

تصريحات والأحداث قبل الكارثة من 2014

عرض النقود

العملة	شبه النقود	النقود	العملة	شبه النقود	النقود	العملة
المجموع الكلي (2+1)	المجموع (2)	ودائع إحصائية	ودائع لأجل**	المجموع (1)	ودائع تحت الطلب*	عملة خارج المصارف
2014						
يناير	69132.9	3648.2	653.2	2995.0	65484.7	51905.6
فبراير	69892.5	3601.6	643.8	2957.8	66290.9	52583.6
مارس	69310.9	3515.8	639.4	2876.4	65795.1	51508.6
أبريل	68657.1	3462.1	631.8	2830.3	65195.0	50657.3
مايو	68685.1	3122.2	623.7	2498.5	65562.9	50657.9
يونيو	68663.3	3944.8	618.0	3326.8	64718.5	49471.8
يوليو	69470.7	3089.9	616.9	2473.0	66380.8	50387.4
أغسطس	70312.8	3089.4	608.3	2481.1	67223.4	50438.4
سبتمبر	70473.8	3096.6	606.2	2490.4	67377.2	49930.1
أكتوبر	70082.1	2639.2	605.0	2034.2	67442.9	50028.1
نوفمبر	69995.9	2614.8	601.8	2013.0	67381.1	50307.0
ديسمبر	69351.0	2676.1	599.8	2076.3	66674.9	49505.2

* تشمل ودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي
** تشمل ودائع بالعملة الأجنبية لعملاء مقيمين



قدرت بيانات رسمية لمصرف ليبيا المركزي، مجموع العملة المتداولة خارج المصارف التجارية بنحو 17 مليار دينار .

1- أفاد محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير ان سبب نقص السيولة النقدية لدى بعض المصارف التجارية إلى صعوبة تأمين نقل الأموال

2- الاقتصاد المحلي نقدي بامتياز وتشكل فيه التعاملات النقدية النصيب الأكبر من التعاملات اليومية.¹⁶

¹⁶ مدير السوق المال الليبي السابق سليمان الشحومي

3- أن هذه المشكلة تفاقت أيضا مع توقف عمليات بيع الدولار في المصارف وتوقف حركة الاعتمادات المستندية بسبب عدم قدرة المصرف المركزي على مواجهة الطلبات المستمرة، إضافة إلى الفساد في العمليات المتعلقة بالعملة الأجنبية. الشحومي

4- ونوه مدير السوق المال الليبي السابق إلى ألا يجب أن يخفى على أحد وجود تجارة سرية تجرى عبر تحويل الذهب الليبي إلى سبائك وتهريبه إلى خارج البلاد للحصول على عملة الدولار لإعادة طرحه في السوق عبر تجار الحوالات الموجودون في دول أخرى واتصالهم بتجار العملة في ليبيا.

5- ارتفاع أسعار السلع بأكثر من ثلاثة أضعاف معدلها الطبيعي في العام الجاري.

6- الصراعات في البنك المركزي، فالمحافظ المكلف يمارس عمله من مدينة البيضاء شرقي ليبيا، بينما يمارس المحافظ المعزول عمله من طرابلس العاصمة، ما بعث برسائل قلق للمودعين في ظل المناخ الأمني والسياسي السيئ، فاتجه أغلبهم لسحب ودائعهم، الأمر الذي تسبب في ارتفاع حاد بمعدلات التضخم. وتحفل شوارع طرابلس، بشكل شبه يومي، باصطفاف المواطنين في طوابير طويلة أمام المصارف الليبية منذ ساعات الصباح الأولى لسحب ودائع،

7- أكتوبر 2014 طباعة السيولة الزائدة تُضاعف الأسعار في ليبيا زيادة السيولة النقدية تخفّض قيمة الدينار الليبي (واشنطن بوست) زيادة السيولة النقدية تخفّض قيمة الدينار الليبي (واشنطن بوست) حذر مُحللون اقتصاديون في ليبيا من ارتفاع حجم السيولة المتداولة في السوق المحلية، ما تسبب في ضعف الدينار الليبي وأحدث موجة ارتفاع أسعار كبيرة، خاصة وأن ليبيا تستورد كل حاجتها من الغذاء والسلع تقريبا.

8- كما زاد من السحب من الاحتياطي النقدي، وفق خبراء اقتصاد دعم المصرف المركزي سعر الدولار بالنسبة لموردي السلع الغذائية والدوائية. وبلغت المبالغ المحولة للأغراض التجارية، حتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2014، نحو 30 مليار دينار (21.9 مليار دولار)، مقابل 36 مليار دينار في 2013.

أن ليبيا صرفت 56.9 مليار دولار من احتياطي النقد الأجنبي في أقل من عامين. وقال العكاري، في إتصال هاتفي مع مراسل “العربي الجديد”، إن 43 مليار دولار من الاحتياطيات المنفقة كانت لدى مصرف ليبيا المركزي، بينما تم إنفاق الباقي من الأموال المجنبة من إيرادات النفط. وأوضح أن احتياطيات ليبيا من مصرف ليبيا المركزي كانت تبلغ 133 مليار دولار في أغسطس/آب 2013، لكنها انخفضت إلى 90 مليار دولار وفق آخر إحصائية نهاية مارس/آذار الماضي. وأشار إلى أن ليبيا صرفت الأموال المجنبة، التي تبلغ 13.9 مليار دولار، لتغطية عجز الموازنة العامة خلال العام الماضي، في ظل تدني الإيرادات النفطية.

تصريحات والأحداث قبل الكارثة من 2015

عرض النقود

نهاية	شبه النقود			النقود			المجموع الكلي (2+1)
	عملة خارج المصارف	ودائع تحت الطلب*	المجموع (1)	ودائع لاجل**	ودائع انحرافية	المجموع (2)	
2015							
يناير	17915.9	51741.0	69656.9	1836.8	598.7	2435.5	72092.4
فبراير	18106.3	49232.3	67338.6	1979.3	595.8	2575.1	69913.7
مارس	18113.2	47400.9	65514.1	2034.9	591.1	2626.0	68140.1
أبريل	17968.1	47758.3	65726.4	1931.2	590.2	2521.4	68247.8
مايو	17906.8	49413.7	67320.5	1923.9	584.6	2508.5	69829.0
يونيو	18068.5	49061.4	67129.9	1727.2	583.0	2310.2	69440.1
يوليو	19067.8	51437.6	70505.4	1774.3	586.9	2361.2	72866.6
أغسطس	19542.5	51388.2	70930.7	1628.8	582.3	2211.1	73141.8
سبتمبر	20780.1	52944.2	73724.3	1660.7	581.4	2242.1	75966.4
أكتوبر	21389.2	52121.4	73510.6	1651.0	581.6	2232.6	75743.2
نوفمبر	22067.0	52073.7	74140.7	1626.8	576.7	2203.5	76344.2
ديسمبر	23007.3	53775.7	76783.0	1248.8	574.5	1823.3	78606.3

* تشمل ودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي*

** تشمل ودائع العملة الأجنبية لعملاء مقيمين *

1- في آخر اجتماع للمركزي أوضح أن المشكلة النقدية في ليبيا هي تراكم السيولة خارج الإطار المصرفي والتي تقدر بحوالي 23 مليار دينار ولم توصي حتي كيف يمكن معالجة ذلك، وتحول عمل المركزي إلى متابع للأوضاع النقدية والائتمانية بدلا من الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي لفقدانه أهم هذه الأدوات وهي معدل الفائدة علي الودائع وعلي شهادات الاستثمار وغيرها.

2- المتتبع لبيانات المصرف المركزي حول الائتمان المصرفي يلاحظ أن إجمالي الائتمان في ليبيا ظل تقريبا ثابتا عند مستوى 20 مليار دينار خلال عامي 2014 و2015، وتبلغ قيمة السلف الشخصية والسحب علي المكشوف مبلغ 7.209 مليار دينار، والإقراض لغرض تمويل الأنشطة الاقتصادية 11.698 مليار دينار، وللتتمويل العقاري فقط 1.137 مليار دينار، وهذه البيانات جميعا لم تشهد أي تطور ومردة في تقديري إلى حالة الشلل التي يعيشها الاقتصاد الليبي والمصارف الليبية والمصرف المركزي على وجه الخصوص والذي تتقاذفه الصراعات بين مصرف بالبيضاء ولا يمكنه فعل شي سوى إصدار البيانات، وآخر في طرابلس يملك مفاتيح العمل ولكنه مكبل بقانون عرقل عمله وأيضا ينخره فساد مستشر وضارب بأطنابه في جميع أركان القطاع المصرفي الليبي، فضلاً عن أنه يتعامل بأسلوب رد الفعل وليس التخطيط والتعامل مع المخاطر المحدقة بالعمل المصرفي.

3- ليس هناك أفضل دليل على حجم الفساد والاستهتار الذي تعيشه المصارف التجارية من منشور الاعتمادات المستندية الصادر مؤخراً من المركزي الذي ألزم المصارف التجارية بقواعد وإجراءات تتعارض مع أصول وبديهيات العمل المصرفي، فمن الواجب أن يلعب المصرف المركزي دوره كمراقب ومشرف علي سلامة النظام النقدي والمالي وليس التدخل إلى درجة تقييد المصارف ومنعها من القيام بواجباتها وتحول إلى محقق أو مفتش يجمع كم من الوثائق والمتطلبات لفتح اعتماد، وهذا الدور الذي كان من المفروض أن تلعبه وزارة الاقتصاد ويسبق عمليات فتح الاعتمادات المستندية ويبقى دور المصارف دوراً فنياً فقط، فالمصرف دوره تقديم الخدمة وليس التفتيش فهذا ليس له علاقة بدور المصارف التجارية أو المصرف المركزي.

4- ضعف البنية التحتية يعيق تفعيل منظومة الاقتصاد الرقمي، خاصة وأن أكثر من 23 مليار دينار تتحرك خارج القطاع المصرفي.

5- وقوع أكثر من 220 حادثة إعتداء على المصارف، تضمنت جرائم قتل وخطف وسرقة وسيطرة على شحنات العملة المرسلة للمناطق والمدن.

6- العوامل السابقة وغيرها أضعفت من قدرة المصرف المركزي على إحداث التوازن في السيولة بين عمليتي السحب والإيداع، رغم أن المصرف يورد نقودا إلى المصارف بمختلف مناطق ليبيا بلغت خلال شهر يناير فقط أكثر من 650 مليون دينار.

7 - أشارت التقارير الصادرة مؤخرا عن المصرف ليبيا المركزي إلى أن عرض الأموال حتي نهاية الربع الأول من عام 2015، بلغ حوالي 66,121.9 مليون، منها أكثر من 18 مليار دينار خارج الإطار المصرفي، أي ما نسبته 28% من العملة المحلية تتداول خارج مصارف.

8- خوف رجال الأعمال من الكشف عن حساباتهم وتسريبها إلى الخارج وهو ما قد يعرضهم للابتزاز والاختطاف من قبل الميليشيات المسلحة.

- أن تراجع إيرادات الدولة بنحو حاد بعد إقفال عدد من الموانئ وحقول النفط بسبب الاشتباكات وفقدان المصرف المركزي لاستقلاليتّه بفعل تدخل السياسيين وكذلك الميليشيات في عمله، أدى كذلك إلى هذا العجز غير المسبوق الذي تعيشه الدولة والليبيين في الميزانية العامة إضافة إلى ارتفاع سعر الدولار الذي وصل في السوق السوداء إلى 4.8 دينار ليبي.

تصريحات والأحداث قبل الكارثة من 2016

- توقف العائد الاقتصادي الوحيد في ليبيا "النفط" .
- تخوف أصحاب رؤؤس الأموال والتجار وقيامهم بسحب أموالهم من المصارف سبب الأزمة الحالية ، وعلى فترات طويلة. (وجود 25 مليار دينار خارج سلطة المصارف).
- المصرف المركزي ليس الجهة المعنية بتوفير السيولة، و أن دورة يقوم بعمليات موازنة بين السحب والإيداع.
- هناك شركات وتجار قاموا بسحب إيداعاتهم بسبب بعد تورطهم في قضايا فساد .
- تعرض موظفيه لعدد المرات للاختطاف، بسبب عمليات تفتيش لبعض المصارف التجارية التي يشتبه أن يكون بها قضايا فساد
- أن فقدان الناس الثقة في عودة الأمن والاستقرار إلى البلاد أدى إلى الإقبال بشدة على سحب السيولة من المصارف.
- عوائد النفط تتحول إلى ودائع خارج ليبيا، وأن ليبيا لازالت تحت بند حضر استيراد النقد الأجنبي منذ أكتوبر 2013، وأن الاعتمادات التي يتم فتحها من قبل المصارف التجارية تخصص من قيمة الودائع في الخارج.
- وكشف عصام العول مدير الإعلام بالمصرف لـCNN بالعربية أن تغطية هذه الاعتمادات ستكون من أرصدة ليبيا في الخارج بسبب تعذر توفير الدولار داخل ليبيا نظرا للحظر الدولي المفروض عليها منذ سنة 2013 بعد حادثة سرقة البنك المركزي بسرت، مشيرا إلى أن أزمة السيولة يمكن أن تنتهي إذا تم إعادة إيداع فقط عشرة بالمائة من الأموال المتداولة خارج البنوك إلى المصارف.

لحلول لأزمة السيولة النقدية التي يعيشها القطاع المصرفي لتفادي كارثة الإفلاس

المصرف المركزي معنى بالمحافظة على أموال المودعين وحقوق المساهمين ، ومعنيّ بسلامة المراكز المالية للمصارف التجارية ، ومعنيّ بتحقيق المصارف لمستهدفاتها في الربحية والسيولة ، ومعنيّ بالحدّ من المخاطر النظامية التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي ، ومعنيّ بالتزام المصارف بالقوانين والتشريعات النافذة وامتثالها بالتعليمات التي يصدرها المصرف المركزي كسلطة نقدية .

كان البنك الدولي، قد ذكر في تقرير له مؤخراً، أن احتياطات ليبيا من النقد الأجنبي ستندفد خلال 4 سنوات مع استمرار الاضطرابات السياسية في البلاد، والتي أدت لتراجع إنتاج النفط حالياً إلى نحو 400 ألف برميل يومياً في المتوسط، وذلك من 1.6 مليون برميل في عام 2011، بجانب استمرار انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية. وتوقع رئيس اللجنة الاستشارية المالية الاقتصادية في المصرف المركزي، محمد أبوسنيّة، أن يصل العجز في موازنة 2015 إلى 20 مليار دينار (15.3 مليار دولار)، وأن يحقق ميزان المدفوعات عجزاً خلال 2015 بنحو 25 مليار دولار. وبلغت مصروفات الدولة (النفقات) خلال العام الماضي 2014 نحو 49 مليار دينار (36.5 مليار دولار)، فيما بلغت الإيرادات 20.9 مليار دينار (15.5 مليار دولار) بعجز في الموازنة العامة بلغ 25.1 مليار دينار (18.7 مليار دولار)، وذلك وفقاً للحسابات الختامية للدولة. وبذلك تصل نسبة العجز إلى نحو 51.2% من النفقات ونحو 120% من الإيرادات، وتبدأ السنة المالية في ليبيا مطلع يناير/كانون الثاني من كل عام. وطالب مصرف ليبيا المركزي مؤخراً بإيقاف صرف علاوات العائلة وتعويزات الحرب وتجميد المنح الدراسية والتدريب إلى حين تعافي إيرادات النفط، في خطوة لتطبيق سياسة تقشفية. وأكد المصرف، ضرورة خفض الإنفاق على المرتبات من خلال إلغاء الازدواجية في الوظائف والاحتيايل، وذلك بتنفيذ الرقم الوطني كأساس لصرفها. كما أشار إلى ضرورة تقليص الإنفاق على السفارات والبعثات الدبلوماسية. وتصرف ليبيا سنوياً ما يقرب من 3 مليارات دينار (2.2 مليار دولار)، كعلاوة العائلة لكل شخص لم يبلغ سن الثامنة عشرة بواقع 100 دينار شهرياً (73 دولاراً).

حقيقة الأزمة مختصرة في سطر واحد: أن الجهاز المصرفي الليبي

يعاني أزمة سيولة نقدية وليس سيولة مصرفية، بمعنى ليس قصوراً في عرض النقد بقدر ما هو قصور في تداول النقد

- يكفي ضخ 2 مليار وهو 8% فقط من مدخرات التجار والمواطنين، كفيل بحل أزمة السيولة الحاصلة في المصارف التجارية.
- إن حجم السيولة المتوفرة يزيد على المعدل الطبيعي بـ 19.5 مليار دينار، إذ لا تتحمل السوق الليبية أكثر من 3.5 مليار دينار.

1- يقترح أستاذ التمويل والمصارف بالجامعات الليبية "خالد الدلفاق" :

- أن يعدل مصرف ليبيا المركزي أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي ويجعله مقارباً لسوق الموازية ومع مرور الوقت يخفض المركزي سعر الصرف حتى يقضي على جزء كبير من السوق الموازي (السوق السوداء).
- إيجاد بدائل أخرى لتمويل الخزنة العامة من بينها ضرورة جباية الضرائب والرسوم الجمركية وإقرار الرسوم على الخدمات الحكومية لامتنعاص السيولة،
- دخول المصرف المركزي لعمليات السوق المفتوحة والذي يعني في حالة التضخم يدخل المصرف بائعاً للعملة والأوراق المالية لسحب جزء من السيولة المتداولة خارج الجهاز المصرفي وبالتالي تتخفض الأسعار تدريجياً.

2- يرى سعيد رشوان أن

- حل مشكلة أزمة السيولة تبدأ بضرورة النص على استقلالية المصرف المركزي من كل التجاذبات السياسية ومنع الأطراف السياسية والمليشيات من التدخل في عمله ووضع يدها على أموال الدولة، إضافة إلى
- دعوة الخبراء الماليين والمصرفيين الليبيين من داخل وخارج الوطن والذين لديهم تجارب سابقة في إدارة الأزمات والسماح لهم بإنقاذ ما يمكن إنقاذه وإعادة السوق الليبي إلى توازنه وإعادة ثقة المواطن بمؤسسات دولته.

3- يرى السيد سعد الاريل

- معادلة السيولة في بلادنا ذات تكافؤ في النقضين (+، -) .. فهي ام داخل المصارف أو خارج المصارف.. لكن الامر المخالف: أن دوران النقود يرتفع بحدّة في السوق الليبي.. أن هذا الدوران هو أحد الاسباب الرئيسية في نقص السيولة.. فالمواطن الليبي اليوم يتردد على المصارف طالبا نقود نقدية وهي في الغالب تأتي من الرواتب التي يتلقاها الموظف العام ونحن اذا ما رأينا أن 80% من قوى العمل في ليبيا موظفة لدى القطاع العام وأن 10% فقط في العمل الخاص.. فمن ثمة على الدولة ضخ السيولة التي لدى المصرف المركزي الى المصارف التجارية لسداد هذا الكم الهائل من السيولة كل شهر.

- أن (أسلمة) المصارف التجارية كان السبب في الغاء دور السياسة النقدية في النظام المصرفي.. مما أضعف دور المصرف المركزي في تقفّي أى سياسة نقدية في البلاد.. حتى في اصداره لشهادات الايداع يكون الامر ضعيفا مالم تتوفر سيولة كافية لدى المصارف التجارية.. وحتى هذه اللحظة لم يحرك المصرف المركزي الاوعية المالية الاخرى مثل شركات التأمين والصناديق المالية الاخرى..

- هناك اكثر من 15 مليار دينار معظمها خارج المصارف.. هذه الاموال لم يعد للمصارف التجارية في بلادنا أماكن في إدخالها اليه نظرا لضعف أدوات السياسة النقدية التي حجمت دور الادخارات لدى هذه المصارف.. نحن لا نملك حتى الان عمليات السوق المفتوح لدفع العامة على الاستثمار سندات الحكومة وفي شهادات الايداع.. نحن نطالب البرلمان الليبي ولجنته المالية بالإسراع في الغاء التعميم للقانون رقم (1) لعام 2013 وهو المطلب الممكن للنهوض بحركة المال..

4- مدير السوق المال الليبي السابق سليمان الشحومي

- أن المخرج السريع لهذه الأزمة هو إرجاع السيولة المحلية والأجنبية النقدية والمستندية إلى المصارف، وهذا يتطلب سحب مجموعة من الإصدارات القديمة من العملة المحلية وإرجاع عمليات البيع المباشر للدولار عبر منظومة الرقم الوطني في جميع المصارف الليبية، وتفعيل بطاقات الدفع الإلكتروني بالدولار لدى جميع المصارف.

- وشدد الشحومي على ضرورة إرجاع العمل بشهادات الإيداع في مصرف ليبيا المركزي أو إصدار شهادات جديدة وفق القانون الذي أوقف التعامل بالشهادات السابقة لتحفيز المصارف على جمع السيولة، مفضلاً أن تكون هذه الشهادات بالدولار لجذب الدولار إلى المصارف، وفق قوله.

5- مصرف ليبيا المركزي-

اتفق مصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة، على معالجة أزمة نقص السيولة من خلال تسهيل فتح الاعتمادات المستندية بسعر الصرف الرسمي، وتمييز التجار والموردين الذين يحتفظون بأرصدهم في حساباتهم المصرفية، وعدم تحديد سقف مالي عند سحبهم من المصارف خلال هذه الفترة، وتسريع عملية المقاصة بين فروع المصارف التجارية.

- أهمية تقليل تداول النقد في السوق عن طريق التعامل بالبطاقات النقدية ما يجنب المواطن العديد من المشاكل كالتلف والسرقة للفتات النقدية الى جانب الحفاظ على السيولة في المصارف

- بيع جزء من احتياطي الذهب الليبي يقدر بـ166.6 طناً من الذهب او " قسم الذهب التجاري "

بيع الذهب من قسم الذهب التجاري حيث يتم بيع الذهب الخام منذ سنوات للحرفيين حيث بباع مصرف ليبيا المركزي في 2011 قسم الذهب التجاري 2000 كيلو جرم من الذهب الخام خلال الفترة الأخيرة منها سبائك واحد كيلو جرام ومنها سبائك 12 كيلو جرام سعر الكيلو الواحد 72000 ألف دينار ليبي الإجمالي (144000000) دينار ليبي مائتان وستة عشر مليون دينار ليبي فقط وكان يشترط النقد في البيع وللعلم هذا الذهب ليس من رصيد ليبيا بل هو ذهب تجاري مثل الأوراق النقدية الأجنبية

WORLD OFFICIAL GOLD HOLDINGS

International Financial Statistics, February 2015*

	Tonnes	% of reserves**		Tonnes	% of reserves**
1 United States	8,133.5	72.6%	51 Malaysia	35.8	1.2%
2 Germany	3,384.2	67.8%	52 Peru	34.7	2.1%
3 IMF	2,814.0	¹⁾	53 Slovakia	31.7	46.9%
4 Italy	2,451.8	66.6%	54 Azerbaijan	30.2	7.4%
5 France	2,435.4	65.6%	55 Syria	25.8	5.7%
6 Russia	1,208.2	12.2%	56 Ukraine	23.6	12.2%
7 China	1,054.1	1.0%	57 Sri Lanka	22.5	9.9%
8 Switzerland	1,040.0	7.7%	58 Morocco	22.0	3.9%
9 Japan	765.2	2.4%	59 Afghanistan	21.9	11.2%
10 Netherlands	612.5	55.2%	60 Nigeria	21.4	1.8%
11 India	557.7	6.7%	61 Serbia	17.5	5.6%
12 Turkey ⁽¹⁾	529.1	16.1%	62 Jordan	17.1	4.1%
13 ECB	503.2	26.5%	63 Cyprus	13.9	60.1%
14 Taiwan	423.6	3.9%	64 Bangladesh	13.8	2.4%
15 Portugal	382.5	75.3%	65 Cambodia	12.4	7.8%
16 Venezuela	367.6	69.3%	66 Qatar	12.4	1.1%
17 Saudi Arabia	322.9	1.7%	67 Ecuador	11.8	11.6%
18 United Kingdom	310.3	11.2%	68 Czech Republic	10.6	0.8%
19 Lebanon	286.8	21.5%	69 Colombia	10.4	0.9%
20 Spain	281.6	21.7%	70 Laos	8.9	31.4%
21 Austria	280.0	43.4%	71 Ghana	8.7	7.4%
22 Belgium	227.4	34.7%	72 Tajikistan	8.6	66.4%
23 Philippines	195.1	9.6%	73 Paraguay	8.2	4.5%
24 Kazakhstan	191.8	25.7%	74 Mauritius	7.9	7.8%
25 Algeria	173.6	3.5%	75 Myanmar	7.3	3.8%
26 Thailand	152.4	3.8%	76 El Salvador	7.3	9.3%
27 Singapore	127.4	1.9%	77 Guatemala	6.9	3.6%
28 Sweden	125.7	7.8%	78 Macedonia	6.8	8.7%
29 South Africa	125.2	9.9%	79 Tunisia	6.8	3.5%
30 Mexico	122.7	2.4%	80 Latvia	6.6	8.0%
31 Libya	116.6	4.6%	81 Ireland	6.0	13.0%
32 Greece	112.4	69.9%	82 Lithuania	5.8	2.6%
33 BIS ⁽²⁾	111.0	¹⁾	83 Mozambique	5.4	6.7%
34 Korea	104.4	1.1%	84 Nepal	4.9	13.0%
35 Romania	103.7	9.3%	85 Bahrain	4.7	3.0%